فمدّ «ولا غناء»، وهو، في الأصل، (ولا غِنى) — بكسر الغين — مقصوراً، وقال الآخر (خفيف):

لَمْ نُرَحِّبْ بأَنْ شَخَصْتَ، وَلَكِنْ
مَرْحَبًا بالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا (١)

فقال «بالرِّضاءِ»، وأصلَه «بالرضى»، مقصوراً، فمدّه إلى «الرضاء».

فهذه الأمثلة تدلّ على جواز مدّ المقصور، كما جاز قصر الممدود، وأما ما ادّعاه البصريون من جواز قصر الممدود، ومنع مدّ المقصور، ففيه نظر، لأنّهم ادّعوا أنّه لا يجوز مدّ المقصور لأن المقصور هو الأصل، لو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنّه إنّما جاز لأنّه ردّ إلى أصل، بخلاف مدّ المقصور، لأنّه ردّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه»، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين، فيتمّ بتأويلها على غير الوجه الذي ذهب اليه الكوفيون، كقولهم مثلاً، «الغناء» في البيت الأخير، مصدر لـ «غانيت» لا مصدر لـ «غنيت» (٢).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٩.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٥ وما بعدها، وأوضح المسالك ص: ٤ / ٢٩٧.